مذكرات جارالله

الفصل الخامس

من إقالة عبد الفتاح إسماعيل

الى وقف الكفاح المسلح في الشمال

بعد رحيل سالمين صار عبد الفتاح هو أمين عام الحزب[1] وتولى علي ناصر محمد رئاسة الدولة. وكان هذا وضعاً مناسباً وطبيعياً فتوزيع السلطة بهذا الشكل وفَصْل رئاسة الدولة عن امانة الحزب كان اجراءً ملائماً يتفق ومتطلبات الاوضاع القائمة. طبعاً كان خطأ عبد الفتاح انه أمسك برئاسة الدولة والحزب اقتداءً بما كان حاصلا في الاتحاد السوفياتي ايام بريجنيف الذي جمع بين منصبي رئاسة الدولة وامانة الحزب. وردت مقترحات بأن يجمع عبد الفتاح بين منصبي الامانة العامة ورئاسة مجلس الشعب الأعلى (رئاسة الدولة) على ان يتولى علي ناصر رئاسة الوزراء وفي اعتقادي ان هذا الاجراء لم يكن ملائما، لأن إقصاء علي ناصر من رئاسة الدولة خلق بعض الحساسية عنده. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تراكمت المسؤوليات على عبد الفتاح ، بينما مواصفاته وإمكانياته تفرض ان يقتصر دوره على رئاسة الحزب، ويكون بمثابة "المرشد العام"، اذا صح التعبير، الامر الذي خلق جواً من الانتقادات لأداء عبد الفتاح في منصب رئاسة الدولة رغم ان العبء الرئيسي في الامور التنفيذية يقوم به مجلس الوزراء.

وقعت تطورات فاقمت الخلاف من ضمنها الآثار التي ترتبت على حرب عام ١٩٧٩ بين الشمال والجنوب. لعب عبد الفتاح اسماعيل دوراً رئيساً في ايقاف الحرب كما ان

---

[1] للدقة: كان عبد الفتاح إسماعيل امينا عاما للحزب زمن قيادة سالمين، الذي كان امينا عاما مساعدا ورئيسا للدولة.

السوفييت والجامعة العربية ضغطوا من اجل وقف القتال، فنشأ موقف نقدي تجاهه عند بعض القادة المتحمسين لمواصلة الحرب، واعتبروا عبد الفتاح مسؤولاً عن التراجع الذي حصل، خصوصاً بعد اتفاق الكويت. فحمّلوه مسؤولية الهزيمة في الحرب وبعضهم الآخر حمّله مسؤولية شلل الدولة كونه كان يقضي الوقت مع المثقفين والشعراء ومنهم الشاعر علي احمد سعيد (أدونيس) يقرضون الشعر ويتناقشون في الفلسفة ولا يهتم بشؤون الدولة وانه ليس نشيطاً وديناميكياً مثل سالمين.

الى جانب ذلك كانت الاوضاع السياسية والاقتصادية متأزمة، حيث الدولة في الجنوب محاصرة من جميع الدول سواءً في الخليج او الشمال. وتسربت انباء عن تغييرات محتملة في قيادة الحزب، وان عبد الفتاح ينوي إحداث هذه التغييرات لصالحه. جميع هذه الملاحظات على عبد الفتاح ألّبت الآخرين عليه فتوحدوا ضده وكان لا بد من توزيع المناصب داخل القيادة بحيث يبقى عبد الفتاح امينا عاما للحزب ويتخلى عن رئاسة الدولة لعلي ناصر لأنه الأقدر على قيادة الدولة فيما عبد الفتاح رجل حالم مفكر وروحي ومرشد ومثالي وليس رجل ادارة ودولة.

ازمة مخابرات القوات المسلحة

بدأت الأزمة بمشكلة بين وزارة الدفاع، والوزير يومها علي عنتر، ووزير أمن الدولة محمد سعيد عبد الله (محسن). والاخير فدائي قديم ومن أنصار عبد الفتاح. وتطور الخلاف مع عبد الفتاح وخصومه كلهم من الذين لهم تأثير في الجيش كونهم من قادة جيش التحرير أثناء الكفاح المسلح: علي عنتر، علي شائع هادي، صالح مصلح قاسم، محمد صالح مطيع، وعلي سالم البيض وآخرين، كلهم يطالبون باستقالته في البداية من رئاسة الدولة ثم تطور الامر الى المطالبة باستقالته من رئاسة الدولة والامانة العامة للحزب معاً. وكان قسم آخر يضمّ بعض الاخوة المثقفين والذين وفدوا من مختلف الفصائل السياسية [اتحاد الشعب الديمقراطي وحزب الطليعة الشعبية] مثل ابو بكر باذيب، انيس حسن يحيى، عبد الغني عبد القادر يعارضون الاستقالة. وكان ممثلو الحزب في الشمال في المكتب السياسي محتارين، فمن ناحية لدينا ملاحظات على الاداء العام كله، ولدينا شيء من النقد على ما حصل بعد حرب

١٩٧٨، في حين ان علاقتنا بعبد الفتاح وبالطرف الآخر جيدة. ولكن بعد جدل وحوار اقتنعنا ان استقالة عبد الفتاح يمكن ان تؤدي الى تجنب هذه الازمة. هنا تدخل السفير السوفييتي وجلس مع خصوم عبد الفتاح وحاول اقناعهم بالتخلي عن موقفهم لكنهم رفضوا.

توتّر الموقف الى ابعد حد وخشينا ان يفلت الوضع ورغم سيطرة الآخرين على الجيش والأمن الا ان بعض ضباط الجيش والأمن اتصلوا بعبد الفتاح اسماعيل وقالوا له إنهم يقفون الى جانبه كما ان قادة الميليشيا الشعبية كانوا يقفون الى جانبه. لكن عبد الفتاح رفض رفضاً باتاً ان يكون هناك تأثير من الجيش وان الوضع يمكن ان يحسم في القيادة المدنية وبعد توتر من المناقشة في المكتب السياسي واللجنة المركزية تم الوصول الى حل وسط وهو ان يُطْلَب من عبد الفتاح الاستقالة من قيادة الحزب والدولة وان يتسلم هذان المنصبان علي ناصر محمد مقابل تكريم عبد الفتاح بمنحه وسام الثورة ١٤ اكتوبر واستحداث منصب رئاسة الحزب وتعيينه رئيساً فخرياً للحزب كنوع من الإخراج الذكي للأزمة وان يغادر بعدها الى موسكو. وقد تم تكليفي انا وشخصين آخرين هما انيس حسن يحيى وعبد العزيز عبد الولي، باعتبارنا اقرب الى عبد الفتاح، بأن نذهب اليه ونقنعه بالاستقالة على ان يعلن ان الاسباب صحية وانه مريض، وهو لم يكن مريضا ولكن قلنا له ان يقول انه مريض ولديه اسبابا صحية لعدم اثارة مشاكل في البلاد. وعندما ابلغنا عبد الفتاح بقرار الاستقالة فوجيء بالقرار ولم يكن يتوقعه، وسألنا عن الاسباب فقلنا تجنباً للأزمة. وبعد هنيهة من التفكير قال: «انا لست بمريض ولكن اذا كانت هذه ارادة الحزب ورغبة اعضاء المكتب السياسي، بما فيهم انتم، فأنا على استعداد ذلك.» تناول القلم، وكتب تلك الاستقالة المشهورة، وقبل ان يكمل جاء فضل محسن عبد الله متحفزاً، وكان موجوداً في نفس المكان، وفي لحظة سريعة انتزع ورقة الاستقالة من يد عبد الفتاح وقال له «لن تستقيل ولن تكتب الاستقالة، لأن الحزب لا يوافق على ذلك!» ولم يكن يومها فضل محسن عضوا في المكتب السياسي، كان قيادياً في الجبهة القومية وفي الوقت نفسه مقرّبا من عبد الفتاح إسماعيل. توتر الجو بيننا لكن عبد الفتاح تدخل من جديد وأقنع فضل محسن بأن يعيد ورقة الاستقالة وواصل كتابة النص. ولم اعد اتذكر هل الاستقالة كتبت في نفس الورقة التي انتزعها فضل محسن، ام ان عبد الفتاح كتبها على ورقة اخرى وسلمها لنا.

ذهبنا لإبلاغ المكتب السياسي بالاستقالة واستدعيتْ اللجنة المركزية للانعقاد لتوافق على الانقلاب الذي تم داخل المكتب السياسي. وفوجيء الناس بالحدث واصر بعض اعضاء اللجنة المركزية على ضرورة حضور عبد الفتاح لكن آخرين رفضوا وفي النهاية قبلت اللجنة المركزية الاستقالة بأغلبية مقبولة من ٥٠ عضواً وعارض الاستقالة ١٩ عضواً وتم انتخاب علي ناصر محمد رئيس لمجلس الرئاسة وامينا عاما للحزب وتعيين عبد الفتاح رئيسا فخريا للحزب ومنحه وسام الثورة ١٤ أكتوبر. كانت هذه تسوية داخل الحزب لكن واضح انه كان ثمة معارضة للاستقالة حيث حصلت اتصالات كثيرة من بعض ضباط الجيش الذين ابلغوا عبد الفتاح انهم يرفضون الاستقالة وانهم على استعداد للوقوف الى جانبه، ولكن عبد الفتاح كان رجلاً عاقلاً، مثقفاً ينظر الى البعيد، فأقنع الجميع انه طالما النظام والحزب هما الباقيان فهذا هو الاهم، وانه لا يمكن ان يِدخل البلاد في ازمة اخرى، ولم يتخذ اي اجراء مخالف على الاطلاق. وكان لدى عبد الفتاح عدد قليل من الحراس في حدود ١٠ اشخاص، فأمرهم بالتزام الهدوء وعدم فعل او قول اي شيء.

واشهد اليوم ان عبد الفتاح اسماعيل كان رجلاً بعيد الأفق وهو الزعيم اليمني الوحيد الذي اخذ هذا الموقف وجنّب البلاد والحزب الأسوأ. وكان من اسباب الازمة الجمع بين المنصبين كما سبق ان قلت لكن لم تجر تسوية الازمة كما سوف نرى فبلغت ذروتها ولميعد من امكانية للحلول الوسط.

اتّفاقيات لا تُنفّذ

بعد إقالة عبد الفتاح تولّى علي ناصر رئاسة الدولة والأمانة العامّة للحزب [بالاضفاة الى رئاسة مجلس الوزراء] واعتمد سياسة قائمة على الانفتاح على الدول المجاورة ومنها الشّمال والسّعي إلى حل المشاكل بالطرق السّلمية. في هذا الوقت أنا كنت أتخذ الموقف الوسط، أريد للحزب أن يتوحد في الجنوب حتّى لا يؤثر علينا في الشمال. الحرب بين الجبهة الوطنية والحكومة استمرّت في فترة حكم علي ناصر، كنت أعيش في «عقّان» [قرب الحدود الشمالية] وأذهب إلى الشّمال، واستطاعتْ قوّات الجبهة، رغم قلة الدّعم، أن

تحقق بعض المكاسب والسّيطرة على بعض المناطق، غير أنّ الضغوط الدولية بتوقيف الحرب ازدادت وبالذات من الاتّحاد السوفييتي ومن دول المنطقة.

انتهج علي ناصر سياسة حل المشكلة مع الشمال من دون أن يكون هناك خسارة للعلاقة مع الجبهة الوطنية. ويعني هذا أن نصل إلى حلٍّ متوازن مع صنعاء. في المقابل، تراجع دعاة استمرار الحرب داخل المكتب السياسي بسبب إمكانيات الدولة والوضع الإقليمي والضغط السوفييتي. أي أنّ الظروف لم تكن لصالحنا لذلك اضطررنا إلى البحث عن التوصل إلى حل سياسي. وحصل تدخّل من الجامعة العربيّة حيث جاء الشّاذلي القليبي، الأمين العام للجامعة العربية، إلى صنعاء وعدن وقد قابلته في مطار عدن. كما تدخّل ياسر عرفات كوسيط بين الجبهة الوطنية والسلطة في صنعاء. وكان الشّاذلي القليبي أكثر جدّيّة بالنّسبة للّذين جاؤوا للوساطة، لأنّ ياسر عرفات كان مشغولاً بالقضيّة الفلسطينية. المهم، بعد وساطاتٍ محليّة وعربيّة ومحادثاتٍ مباشرة بين علي ناصر محمد وعلي عبد الله صالح وممثّلي الجبهة الوطنيّة، تمّ الاتفاق على وقف إطلاق النّار وإرسال مراقبين فلسطينيّين للفصل بين المواقع.

في هذه الأثناء، توقّف الدّعم عن الجبهة الوطنيّة من قبل الدّول التي كانت تؤيّدها بما فيها السوريّون الّذين دعمونا بعد ذهاب السادات إلى إسرائيل. وكان علي ناصر يرغب بالتّفرّغ للتّنمية وذهب إلى تعز والتقى علي عبد الله صالح حيث توصّلا إلى اتّفاقٍ سمّي "اتّفاق تعز" عام ١٩٨٢ تضمن وقف القتال بين الجبهة والسّلطة، وأن يتولى الجنوب الوساطة بين الطرفين. نحن في الجبهة الوطنيّة والحزب في الشّمال استقبلنا الاتّفاق بعدم الارتياح، واعتبرنا أنّ هذا يضعفنا في المفاوضات. لكن المكتب السياسي للحزب وافق على الاتّفاق ونحن عارضناه ووقف إلى جانبنا صالح مصلح وعلي عنتر.

تضمّن الاتّفاق إطلاق المعتقلين من جانب الحكومة ومن جانبنا وبقاءنا في المناطق واستمرار إصدار صحيفة "الأمل" في صنعاء والفصل بين قوات الجبهة وقوات الدولة ونزع الأسلحة من المناطق وتوقّف الجنوب عن الدعم. استغلّت الحكومة هذا الاتّفاق ولم تنفّذه واستمرّت بضرب الجبهة واعتقال المدنيّين من أعضاء الحزب في صنعاء وتعز.

بعد ذلك انسحب المراقبون الفلسطينيّون وتمكّنت الحكومة من تحقيق بعض النّجاحات في بعض المناطق بواسط الجيش النّظامي. هنا تدخّل الجنوب سياسيّاً واتّفقوا على ذهاب وفد من الجبهة الوطنيّة وحزب الوحدة الشّعبيّة إلى صنعاء للتفاوض. شارك في مفاوضات صنعاء مع الرّئيس علي عبد الله صالح في فتراتٍ مختلفة جار الله عمر ويحيى الشّامي وسلطان أحمد عمر وعبد السلام الدّميني وسعيد الجناحي وعلي محمد الصّراري. وقد تواجد هؤلاء في صنعاء لإصدار صحيفة "الأمل". كنّا نتفاوض مع الحكومة ونصدر الجريدة والقتال مستمرّ، ولم يكن لدينا دعمٌ . عام ١٩٨١ توصلنا إلى اتّفاقٍ مع الحكومة لكنّ الأخيرة رفضت التّوقيع عليه. قالوا "خلّوه مكتوب" ولم يوقّعوا لانهم في وضعٍ أقوى.

في هذه الفترة طرأ عاملان جديدان. العامل الأوّل: هو الخلاف في عدن بين علي ناصر وعلي عنتر والآخرين وقد أضعف موقفنا وافاد منه علي عبد الله صالح. والعامل الثّاني هو دخول الإسلاميين في المعركة إلى جانب الرئيس ضدّ الجبهة الوطنيّة وحزب الوحدة الشعبية. كان لديهم أفراد مسلّحون قاتلوا إلى جانب الجيش النّظامي. من جهة أخرى، استمرّ دعم دول الخليج لعلي عبد الله صالح والضّغط على الجنوب وهذا اسهم في مزيد من اضعاف موقفنا.

أثناء تواجدنا في صنعاء تمّ استدراج الدّكتور عبد السلام الدميني واثنين من أقاربه، أخيه وابن عمّه، إلى الأمن الوطني وقتلوهم خنقاً في اللّيل ثمّ حملوا جثّثهم ورموهم من رأس «نقيل يسلح» على أساس أنّه حادث مروري بواسطة انقلاب سيارة ولكنّ البعثة الطبيّة الصينية في المستشفى بذمار قالت إنهم ماتوا خنقاً ولم يقع حادث سيارة. حصلت هذه الحادثة ونحن موجودون في صنعاء للتفاوض مع الحكومة. تأزّم الموقف من جديد بيننا وبين النّظام. كنتُ والأخ يحيى الشامي موجودين في صنعاء، والتّعليمات تقضي بتصفيتنا أيضاً نحن المفاوضيَن. وكان بعض قادة الجبهة بدؤوا بالعودة إلى الشّمال فتمت تصفيتهم عن طريق الاغتيالات.

أرسلتْ القيادة في الجنوب وفداً برئاسة المرحوم عبد الله الخامري، وزير الدولة، للاحتجاج على قتل عبد السلام الدميني. وعندما عرفوا أنّنا محاصرون في صنعاء أرسلوا الوفد المذكور لدعمنا فطلبنا السّماح لنا بالسّفر إلى عدن كما اتّفقنا مع ممثّل الحكومة وكان

حينها الأستاذ محمد الرباعي، وهو شخصٌ وطني وديموقراطي ولا يرغب بالقتل. اتّفقنا على كلّ شيء وطلبنا العودة إلى عدن لكنّ الحكومة رفضت. وقد استلمنا رسالة من أعضاء الحزب في صنعاء يخبروننا فيها بأنّ علينا أن نغادر أنا ويحيى الشامي إلى عدن فوراً أو ستتمّ تصفيتنا بعد ساعات. لم تشكّل الحكومة أي لجنة للتّحقيق في قتل الدميني ومن معه. وطلبنا من ممثّل الحكومة الأستاذ الرباعي بأن يسمح ليحيى الشامي أن يسافر على طائرة الوفد الّذي قدم من عدن، أما أنا فأسافر انا عبر المناطق الوسطى على أساس أنّي مع ممثّلي الحكومة أذهب إلى هناك كي أساهم بوقف إطلاق النّار.

قلنا إذا كان لا بدّ أن نموت يبقى يحيى الشامي وأموت أنا ولا يموت كلانا. كان عند كل واحد منا نوعٌ من نكران الذات. كلّ واحدٍ يرغب في أن يضحّي قبل غيره، فذهب يحيى الشامي مع الخامري إلى المطار ومُنع من السّفر على الطائرة التّابعة للوفد إلى عدن. وعندما وصل الوزير عبد الله الخامري إلى عدن أبلغ قيادة الحزب علي ناصر محمد وعلي عنتر والآخرين بخطورة الوضع، وعقد اجتماعاً للمكتب السياسي وتمّ الاتصال بالرئيس علي عبد الله في المساء وطلبوا منه السّماح بنزول طائرة في مطار صنعاء لنقل جار الله ويحيى الشامي إلى عدن.

كان الجو في صنعاء متوتّراً. أبلغوا الرئيس احتجاج القيادة الجنوبيّة على عدم الوفاء بالاتّفاق. وعند الساعة الثّامنة مساءً فوجئنا بدعوة الرئيس لنا إلى منزله في الحصبة حيث قال: أنتم تريدون أن تثيروا مشكلةُ بين عدن وصنعاء. طلبنا منه التّحقيق في مقتل عبد السلام الدميني. قال إنّ هذا حادث سيارة. قلنا لا بدّ من تشكيل لجنة للتّحقيق في مقتله وزميليه. في هذه الأثناء، كانت الاتّصالات بين قصر الرّئاسة في عدن وقصر الرئاسة في صنعاء مستمرّة. وعند الساعة التاسعة مساءً اتّصل علي ناصر محمد وطلب أن يتحدث معنا مباشرةً. قال: أريد أن أطمئنّ على وجودكم لأنّ الخامري أبلغنا: إذا لم تلحقوا بهم سينتهون.

بالفعل، كان ثمة محاولة اغتيال. أصرّ علي ناصر أن يرسل طائرة فوعده الرئيس علي عبد الله صالح أن لا يحدث أي شيء. وتمّ الاتّفاق هاتفياً بين الطرفين ونحن في القصر بأن نعود إلى عدن بحيث يأتي يحيى الشامي بالطّائرة وأنا أتوجّه مع وفد الحكومة إلى المناطق الوسطى لتهدئة الوضع حيث انتشر القتال على أثر مقتل عبد السلام الدميني. وفي

اليوم التّالي سافر يحيى الشّامي إلى عدن بشكلٍ عادي وأنا سافرت في سيارة مع وزير العدل يومها إسماعيل الوزير [اسم اسرته] ومع رئيس العمليات عبد الله حسين البشيري، أمين عام الرئاسة.

وصلنا إلى يريم بعد الظّهر ونمنا جميعاً داخل معسكر الجيش هناك. وكانت هناك محاولة لقتلي من داخل المعسكر من قبل الإسلاميين، لكن قائد المعسكر رفض تنفيذ العملية سواءً داخل المعسكر أو في الطّريق. وقال إنه لا توجد تعليمات من صنعاء. كان هذا القائد من منطقة قريبةٍ لمنطقتنا ولا يريد أن تنفذ العمليّة في معسكره. وفي صباح اليوم التّالي أرسل معي قوّةً من المعسكر إلى منطقة الرّخمة حيث تعسكر الجبهة. إسماعيل الوزير ومن معه ذهبوا إلى مكانٍ آخر. وهناك شعرت بالأمان بين رفاقي وزملائي. وشعرتُ أنّ بعض الحرس الّذين كانوا معي متعاطفين مع الجبهة بصورة سرّية حيث أخبروني بالمحاولات التي دُبّرت ضدّي وأمّنوا وصولي إلى مواقع الجبهة بسلام. وبعد يومين ذهبت إلى عدن وعقدنا اجتماعاً للمكتب السّياسي لتدارس الوضع. وهنا بدأنا مرحلة جديدة في عملنا في الشّمال.

التراجع عن الكفاح المسلح

في المرحلة الجديدة كان الوضع على النّحو الآتي: معارك عسكرية في بعض المناطق الوسطى وذمار وتعز بين قوّات الحكومة والجبهة. ضحايا كثر من الطّرفين. اغتيالات توجّهها قوّات السلطة ضدّ الناس الّذين عادوا من الجبال إلى المناطق على اثر اتّفاقيّة تعز. كانوا يصفّونهم جسديّاً والحكومة لا تقبل أي حلّ سلمي. عندنا في قيادة الجبهة الوطنية والحزب ارتفعت أصوات تقترح إعلان التّخلّي بصورةٍ علنيّة عن الكفاح المسلّح. كان يوجد خلاف بين قيادة الحزب فرع الجنوب بين علي ناصر وعلي عنتر وكانت حكومة صنعاء تعرف بهذا الموضوع وتتابعه وتستفيد منه في صراعها مع الجبهة. هذا الوضع طبعاً أثر على حالتنا. وكان الضّغط السوفييتي مستمرًّا لإيقاف المعركة وقد نشأت أغلبيّةٌ داخل المكتب السّياسي لا تؤيّد مواصلة الكفاح المسلّح وتقول إنّه لا بدّ من تغيير إستراتيجيّة الحزب رغم علمها إنّ حكومة صنعاء لم تلتزم بالاتّفاقيّة السابقة. ولذلك وصلنا نحن إلى

قرارٍ رغم هذه الخسائر بتغيير إستراتيجيّتنا والتكتيتك. وأصدرنا برنامجاً سمّيناه "برنامج التغيير الدّيموقراطي"، وأظن أنّ هذا كان في عام ١٩٨٢، أعلنّا فيه انتهاء الكفاح المسلّح واستعدادنا للعمل السلمي. طبعاً بقيت هناك أصوات معارضة داخل فرع الحزب في الشمال والجبهة الوطنية الدّيموقراطيّة. ولكن أنا شخصيا كنت قد اقتنعت بأنّه لم تعد هناك إمكانية للمقاومة لأن الشروط الداخلية والخارجيّة غير متوفّرة. استغلّت حكومة صنعاء هذا التّراجع من قبلنا وأمعنت في حملات اغتيال أعضاء الجبهة وأعضاء الحزب وفي أعمال القمع والتّعذيب بشكلٍ شديد واعتبرت أنّها انتصرت ونحن إنهزمنا، وأنّه يجب أن تقوم بكلّ ما يقوم به المنتصر.

المهم بدأنا نطرح برنامج التغيير الدّيموقراطي، وصنعاء من جانبها أعلنت عن تأسيس "المؤتمر الشّعبي العام". شارك بعض رفاقنا في تأسيس المؤتمر الشّعبي منهم محمد الشيباني وبعض الأعضاء في المناطق. أنا لم أشارك. لم اكن في صنعاء في ذلك الوقت وعندما أعلن عن المؤتمر الشّعبي اعتبرت ذلك خطوةً في سبيل الاعتراف بوجود آراء مختلفة، حيث كانوا يعتبرون أنّ الحزبيّة خيانة. وكان دستور الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة يحرّم الحزبية. لكن الغرض من إنشاء المؤتمر الشّعبي كان أن يقيموا تنظيماً مشابهاً لما هو حاصلٌ في عدن - اقصد الحزب الاشتراكي اليمني - الذي يقوم بتعبئة النّاس بما هو وسيلة من وسائل الصراع. لكن لم يكن تأسيس المؤتمر الشّعبي العام فكرةً ديموقراطية من النّاحية الموضوعيّة فقد ضمّ اتّجاهاتٍ مختلفة، اليسار والوسط واليمين والقوميّين والإسلاميّين الّذين كان لهم الدّور الكبير في هذا التّنظيم.

في هذا المرحلة - اي عام ١٩٨٢ – كنت في عدن. وكنتُ منزعجاً جدّاً من النّتائج التي انتهت إليها الأوضاع في الشّمال، فقد أصبحنا مهزومين. رفاقنا في السّجون والحكومة لم تفِ باي وعد ولم يعد هناك إمكانيّة للضغط فقد أوقفنا الصّراع المسلّح وكانت المرحلة صعبة بالنسبة لي. ادى التّطور السلبي إلى خيبة الأمل، والقيادة في عدن، بهدف توحيد صفوفها ، بدأت باتّخاذ إجراءات ضدّ أنصار عبد الفتاح إسماعيل المنفيَّ في موسكو. وكان الكثير منهم أصدقاء، اعتقلوا حسين قماطة، قائد القيادة الوطنيّة للميليشيات الشّعبية، وقيل إنّه انتحر داخل السّجن، وكذلك اعتقلوا عبد العزيز عبد الولي عضو مكتب سياسي وهو فدائي

ووزير سابق كان من أنصار عبد الفتّاح توفّي في ألمانيا الدّيموقراطيّة. ولم تُعرف كيفيّة وفاته. وتمّ اعتقال محمد سعيد عبد الله "محسن"، وزير أمن الدولة، وأُبعد من منصبه وعُيّن سفيراً ثمّ طُولب بالعودة إلى عدن وتمّ إيداعه االسجن في «معسكر الفتح». كانت هذه العمليّة مؤلمة ومحزنة جدّاً. وأنا طلبت أن أخرج من عدن. لم تكن هناك إمكانيّة للعودة إلى صنعاء. عبد الفتاح كان منفيّاً في موسكو. أصبحت الأوضاع سيّئة للغاية. كان علي ناصر يُنشئ علاقات جديدة مع الدّول المجاورة ويغيّر في السياسات. كانت أوضاع النّاس تتحسّن. خفّت الضّغوط عليهم. أصبح هناك انفتاح على دول الخليج. ووردت مساعدات من الخارج وقام العمّال المغتربون بتحويلاتٍ ماليّة أن علي ناصر اقام علاقات مع الدّول المجاورة.

لكنّ الوضع في الجنوب كان سيّئاً. أراد علي ناصر أن يجاملني فقال من الأفضل أن نخرج لنتعالج. فقلتُ له إنّ ذلك ممكن. أخذني معه بالطّائرة عندما كان يحضر مؤتمر قمّة في المغرب. وكان مدركاً أنّي حزينٌ لما حصل في الشمال. كان حريصاً على العلاقة معي. وفي العام ١٩٨٢ ذهب إلى براغ وأنا طلبت أن أتابع العلاج بعد أن أكمل هو زيارته إلى براغ. أرسل معي مرافقاً كان مع وزير الداخلية صالح مصلح، واسمه عبد الله مثنى. كان شجاعاً وتولى حمايتي. وذهبنا بعدها إلى باريس حيث سمح لي أن أبقى هناك شهراً كاملاً.

باريس ولندن: الثّقافة والجَمال

أوّل مرّة أزور باريس. هناك كان الهمّ الثقافي كبيراً. اتّجهتُ إلى السّفارة اليمنيّة، سفارة عدن وطلبتُ منهم أن أزور الأماكن الثقافية في باريس. عرّفوني على بعض الأماكن لكن بشكلٍ محدود. واتّصلتُ بالأخ علي محمد زيد وهو كاتب ومثقّف يساري ويحضّر الدّكتوراه عن الدولة اليمنية في جامعة السّوربون. وتعرّفت ايضا إلى زميلٍ آخر كان يعمل في السّابق في الشرطة، وهو الأخ أحمد الصياد والذي كان يعمل نائبا لمدير اليونيسكو. أنا كنتُ مدرّساً في كلية الشرطة وهو طالب فيها ينتمي إلى نفس الحركة الّتي كنت أنا فيها [حركة القوميين العرب] وبعدها قام بتحضير الماجستير في العراق ثم الدّكتوراه في باريس.

وجدت ضالتي مع هذين الشّخصين حيث قضينا معاً شهراً كاملاً زرنا الأماكن الثقافية في باريس من اللوفر إلى فرساي إلى المتاحف المختلفة في باريس وما حولها. زرنا

المعالم الثقافية والقصور والمسرح الكبير في الليدو. وكان اللوفر ممتعاً لما حواه من لوحات ومن غنى. قضينا داخله أكثر من أربعة أيّام ولم نكمل حيث تعرّفنا إلى الحياة الاجتماعية. وشاهدتُ الانفتاح في العلاقات الاجتماعيّة الّتي كانت جديدةً عليّ. دهشت في البداية لديّ لكني تفهّمت الأمر في ما بعد.

بعد باريس ذهبت إلى لندن. لم تكن زوجتي معي في لندن، كانت في عدن. في لندن أجريتُ فحوصات الطبية وزرت بعض المواقع التّاريخية والثّقافية. وما لفت انتباهي أنّ المجتمع في الغرب والحياة أكثر انتظاماً والشّوارع أكثر نظافة مما هي في أوروبا الشرقية. لا توجد أبواق سيارات والحياة تسير بهدوء وانسياب كامل. لاحظت عناية كبيرة بالثّقافة والأماكن الثّقافيّة والمتاحف ومع أنّ الصناعة متطوّرة إلا أنّ البيئة نظيفة. وبطبيعة الحال كانت المرأة في لندن وباريس مثار إعجابي من حيث رشاقتها والجمال.

في لندن رافقني عبد الله ناصر. دخلنا محلاً يبيع الأدوات المنزليّة. وفجأةً وجدنا خلفنا شابتين جميلتين تتحدّثان العربية باللّهجة اليمنيّة. استوقفتانا وقالتا: نريد أن نتحدّث معكم. كانتا تتكلّمان اللّهجة البدوية إلا أنّ مظهرهما أوروبي من حيث الملابس والشّعر. مع ان الملامح لا هي أوروبية بالكامل ولا هي شرقية. لكن تبدوان من شعوب شرق المتوسّط. سألنا: من أين أنتما؟ من اليمن. قلنا لا يمكن أن تكونا من اليمن نحن نعرف المرأة اليمنية. قالت الأولى إنّها من تعز والثّانية من صنعاء. وبدأتا تحكيان لنا عن الحياة في تعز، عن وجبات الطّعام وعن الطّبخ والحياة في البيت وعن تفاصيل الحياة اليمنيّة على تنوّعها. كانت أعمارهما تتراوح ما بين ٢٧ و٣٥ سنة فاستوقفنا هذا الأمر. أخبرتانا إنّ آباءهما عاشا في اليمن وهاجرا منها. وهما ولدتا في إسرائيل. سألناهما كيف تعرفان هذه التّفاصيل فقالتا العائلة.

اعترتنا مشاعر متناقضة. أعجبنا بجمالهما. تحفظان التّراث اليمني وتتحدّثان باللّهجة اليمنيّة ولم تولدا في اليمن. أحسسنا بصلة قرابة من نوعٍ ما تجاههما. لكن مقابل ذلك كان الخوف السّياسي من أنّنا قد نصبح في يومٍ من الأيّام خونة للحزب إذا قام أحدهم بالتبليغ عن اللقاء بأننا لم نبلّغ عنه [يقصد وجود التبليغ عن اي اتصال بافراد من الدولة العدو] برغم أنّها كانت صدفة لا اكثر. نحن، كما سوانا في الوطن العربي وفي الأحزاب والسّلطات، لا يوجد

لدينا تفكير عقلاني، توجد عاطفة. سوف يقال إنّ هؤلاء التقوا بيهوديّات قد يكنّ من المخابرات. اخافتنا الخاطرة فانسحبنا على الفور من المكان رغم إلحاحهما على مواصلة الحديث وعرضهما علينا أن ننتقل إلى مقهى لشرب الشّاي ومواصلة الحديث. وكان هذا الشّيء بالنّسبة لهما شيئاً مهمًّا حيث تعرّفتا على أناسٍ من بلدٍ ولد فيه الآباء والاجداد .ودّعناهما ونحن حذران وخائفان وفزعان ممّا فعلنا.

استكملتُ الفحوص. كنت أعاني من آثار بلهارسيا سطحية ولم تكن مزمنة. عالجتها في عدن وفي لندن عالجوها بشكلٍ قوي. واجروا لي فحوصاتٍ كاملة وأصبحت بتمام الصحّة . لكنّي استقبلت اتّصالاً هاتفيّاً من عدن أخبروني فيه إنّ ابني أوسان يعاني من أورامٍ في الغدد. ظننتُ أنّه سرطان لذلك انزعجت كثيراً واتّصلتُ بصديقي صالح مصلح وبالزّملاء في عدن وطلبت منهم إرسال أوسان الى حيث يتمّ التأكّد من هذه الأورام. جاء أوسان مع أمّه وقضينا رأس سنة ١٩٨٣ مع بعض في لندن. وكان عمر أوسان ثلاث سنوات. وحضر معه قيس، ابني الاكبر. اكد الدكتور أنّ المسألة مسألة غدد وليس هناك أي خطر وأحضر له علاجات وكان ذلك شيئاً مفرحاً. وقد تفرّغنا لزيارة المتاحف والأماكن الثّقافيّة المختلفة. زرنا متحف الشّمع أنا وزوجتي وكانت متبرّجة وعادية. [يقصد سافرة]. وعند مدخل المتحف كانت هناك امرأة عربيّة منقّبة بشكلٍ كامل، بما فيه وجهها وأيديها، وكأنّها خيمة سوداء متحرّكة. ولفت انتباهي أنّ الزوار تركوا المتحف وصاروا يتفرّجون على المرأة العربية وزوجها الذي كان معها. أحزنني ذلك.

أثناء وجودي في لندن وقع الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان. وكان محزناً لنا ونحن نرى الجيش الإسرائيلي يقتل الناس ونرى عاصمةً عربيّة تسقط بيد الجيش الإسرائيلي والعواصم العربيّة لا تحرّك ساكناً. عدنا إلى اليمن في ١٩٨٣. وهنا أريد أن أقول نحن كنا نرسل مقاتلين من الجبهة الوطنية إلى جنوب لبنان بصورةٍ دائمة. كانت لدينا أعداد كبيرة من المقاتلين في عدن ومنذ منتصف السّبعينات كنّا نرسل مقاتلين إلى جنوب لبنان حيث قاتلوا في العديد من المناطق بما فيها قلعة الشقيف والنبطية، إلخ.

في العمل السرّي والتنظيم السرّي

اود ان أتحدّث هنا عن بعض التّفاصيل الخاصّة بالعمل السري والتّنظيمات السرية خلال الفترة الماضية. عندما خرجت من السّجن عام ١٩٧١ اشتغلتُ بالعمل السري والتّنظيم السري المدني في صنعاء وفي إب ولكنّني عام ١٩٧٣ ، بعد نزولي إلى عدن وظهوري في بعض وسائل الإعلام، لم أعد صالحاً للعمل السري: صرتُ مكشوفاً. عندما كنت أذهب إلى الشّمال، كان الزّملاء يوفّرون لي أماكن الاختفاء. ما عدتُ مسؤولاً في صنعاء أو غيرها. بعد نزولي إلى عدن صرتُ مسؤولاً فيها وأعمل بشكلٍ علني. انتقل عبء العمل السري الى إخوةٌ آخرين. وأنا أعتبر هؤلاء الّذين اشتغلوا في صنعاء أو تعز وفي مختلف المدن على مدى عقدين، وقد نظّموا الناس في ظروف قاسية وصعبة، انهم جنود مجهولون. لم تعد تسعفني الّذاكرة لذكرهم جميعاً ولكنّي أتذكر بعض الأسماء ومنها: عبد الوارث عبد الكريم، عضو المكتب السّياسي وهو مختفٍ وغير معروف مصيره حتّى الآن، ومحمد قاسم الثّور عضو المكتب السّياسي ولا زال حتّى الآن في عضويّة المكتب السياسي، ومحمد عبد القاهرو وهو من أبطال العمل السري التّنظيمي في المراحل المختلفة، وعلي نعمان ومحمد الشيباني وعبد الله بيدر وعلي قاسم من تعز، هؤلاء الثلاثة الآخرون لا يزالون أحياء. وثمة كثرٌ لا أتذكرهم من الذين ماتوا أو اغتيلوا أو قتلوا تحت التّعذيب في السّجون ولم يُعرف عن مصيرهم شيء مثل: سلطان أمين القرشي، عبد الوارث عبد الكريم، محمد عبد القاهر - وهم كانوا أعضاءً في اللجنة المركزية والمكتب السّياسي - ويحيى صالح الخزندار، ويبدو أنه من أصل تركي. هؤلاء قبض عليهم عند اكتشافهم من قبل أجهزة الأمن وكانوا قيادة سرّية ينظّمون الناس في صنعاء وفي تعز وكنا على اتّصالٍ بهم. كان لنا تنظيم سري في المدن وكانوا مسؤولين عن هذا التّنظيم، وكان لنا تنظيم علني ومقاتلون علنيّون [في الأرياف].

قبل العام ١٩٩٠ كانت الاستخبارات في شّمال الوطن تحصل على دعمٍ وتدريبات من عدّة دول منها ألمانيا الغربيّة والأردن. وقد استفادوا من تجارب بعض دول أميركا اللاتينيّة عن كيفيّة اختراق التّنظيمات السرية وكيفية مراقبتها. اكتشفوا التنظيمات السرية في مرات عديدة وضربوها وكنّا نقيم تنظيمات من جديد. واستفادت أجهزة الاستخبارات من التجربة العراقيّة والسعودية لأنّ علاقتها مع العراق والسعودية كانت جيّدة. والحكومة في

الشّمال تشن الحرب على اليسار منذ بداية السّبعينات وحتّى قيام الوحدة عام ١٩٩٠. خلال تلك الفترة أعدم الآلاف من أعضاء اليسار وأنصاره ومن المواطنين أحيانا. وأعتقد أنّ الّذي جرى في بعض دول أميركا اللاتينية قليلٌ جدّا قياساً لما جرى في اليمن، لكنّ الذي حدث في اليمن غير معروف. ففي السّبعينات مثلاً تمّ إعدام المئات بمحاكماتٍ سريعة من دون التّثبّت من الأدلة. صدرت أحكام إعدام أحياناً وأحياناً نفذت الاعدامات من دون أحكام وكانت شوارع صنعاء مزيّنة بالرّؤوس من أعضاء الجبهة الوطنية واليسار.

وكان هناك محكمة اسمها محكمة القاضي غالب عبد الله راجح والّذي كان هو الحاكم وهو القاضي فيها، محمد خميس هو المدّعي العام فيها وهو في الوقت ذاته وزير الداخلية، وكان القاضي عبد الرحمن الارياني رئيسا للمجلس الجمهوري والقاضي عبد الله الحجري رئيسا للوزراء في السبعينات وحتّى نهاية الثمانينات. في هذه الفترة كان يتمّ الإعدام حتّى بمجرّد الشك في أنّ الشخص يساري. واستمرت هذه الحال إلى درجة أنّه لم يعد من سلطة لمدنيين عندما كانت أجهزة الأمن تحكم والمشائخ يحكمون. وأذكر أنه في عام ١٩٨٢ عندما كان الدكتور عبد الكريم الإرياني رئيساً للوزراء اعتُقل أحد أعضاء الحزب في الحُديدة وهو من عائلة الإرياني. جاءت أسرته تبحث عنه وقد اختفى نهائيّاً، ولم يستطِع عبد الكريم الإرياني أن ينقذه برغم أنّه قريبه ويعرفه شخصياً. ولم تستطِع أي جهة أن تتأكد من مصيره بما في ذلك ابن عمّه، وهو رئيس الوزراء، حتى انه لم يستطِع تشكيل لجنة للتّحقيق في قضيّته وهو رجل مدني ولم يقاتل أحداً. بعد ذلك استمرّت هذه الحالة في ظلّ حكم احمد الغشمي وفي عهد علي عبد الله صالح تمّ قتل اليساريين وإعدامهم وتعذيبهم في السجون.

وفي العام ١٩٨٢ جرى حرق عائلة بيت الورد بالنار وهم أحياء في منطقة عماد، قرية شريح، بتعليماتٍ من جهاز الأمن الوطني حيث اتّهمت المرأة وتُدعى "قبول الورد" بأنّها تبلغ معلومات للجبهة الوطنية وقد أحرقت مع ابنها وابنتها الحامل. كان المنظر مؤلماً وبشعاً عندما أوقفوا المرأة وابنتها الحامل وأحرقوهما بالنّار. وعندما شاهد ابنها وعمره عشر سنوات أمّه وأخته وهم يضعون عليهما الحطب ويشعلون بهما النّار، اتّجه نحو أمّه وهي تحترق ومات معها فأحترقوا جميعاً.

كانت هذه الحادثة في أيّام حكم الرئيس علي عبد الله صالح وكان محمد خميس وزيرا للداخلية والأمن ولم يجرِ التحقيق في هذه القضية أو حتّى مناقشة ما حصل فيها، هي وغيرها من القضايا. وأيضاً جرى رمي عشرات المواطنين في السَيل في مياه «وادي بَنا» فجرفهم السّيل إلى البحر. كان هناك أعمال قمع شديدة جداً لا مثيل لها. حدّثني أحد القضاة، عن أحد المشائخ واسمه حزام فاضل، وهو عضو مجلس النواب حاليّاً من مشائخ منطقة العود، قال إنّ لدينا تعليمات من قادة عسكريّين بصنعاء أن لا نرسل الاسرى اليهم، كانت الاوامر لمن نشكّ بعلاقتهم بـ«المخرّبين» أو بالجبهة: اقتلوهم ولا توصلوهم إلى صنعاء. وهذا العمل كان الهدف منه تغذية الثارات بين النّاس في المناطق الوسطى.

أما عن عمل المخابرات وكيفيّة قيامها بدسّ عناصرها داخل التّنظيم السري، أتذكّر أحد أعضاء الحزب الطالب في الكلية الحربيّة وفُصل من الكليّة وتفرّغ للعمل الحزبي وكان اسمه الحركي (الحربي) وهو من منطقة بعدان بمحافظة إب. كان هذا الشّخص نشيطاً في العمل الحزبي. في إحدى المرات اعتُقل بحجة ان في حوزته مسدّسا غير مرخص. أُخِذ إلى المباحث وفي الأمن مارسوا عليه ضغوطاً نفسيّة واكتشفوا أنّ عنده نوازع شخصيّة نحو الشّرب والنّساء فوفّروا له ذلك وطلبوا منه أن يعمل على تأسيس شبكة من المخبرين داخل الحزب وأن يثابر ليصل إلى أعلى المراتب القياديّة حتّى لا يتم تأسيس خلايا حزبيّة خارج تأثيره وسيطرته. وقد نجح بالفعل في أن يصل إلى لجنة مدينة صنعاء.

كانت أعمال المطاردة والاغتيالات والقمع قد أخافت الكثيرين فكانوا يهربون، لكنّه هذا العضو كان يعمل بأمان. وفّر خدمات المطابع واستأجر المخابئ للحزب وقدّم خدمات حزبيّة واسعة وطبعاً نجح في كشف ملاجيء الحزب فأوقع عشرات القياديين في شباك الأمن في صنعاء وفي بعض المناطق الهامة في تعز حيث كان يستأجر البيوت ويتولى الاتصال بالقياديين، وكل ذلك يتم باشراف الامن وتوجيهه. وقد مدّهم بأدق التفاصيل عن الدعم الذي يصل من عدن وبمعلومات هامة عن شبكات الاتصال وعن قيادة العمل. وأصبح ضابطاً في الأمن وأعطوه رتبة عسكرية. وتمكّن تقريباً من ضرب معظم المفاصل الرئيسة للعمل الحزبي في صنعاء وبعض المدن الأخرى. ولكن بقي هناك أشخاص وجماعات كانوا بعيدين. الذين لم يكونوا نشطاء بقوا بعيدين ولم يكشفهم، إنما كشف الجسم الرئيسي للتّنظيم.

الايقاع بعميل للامن

كنت حينها مسؤول فرع الحزب الاشتراكي اليمني في الشمال – المسمّى "حزب الوحدة الشعبية في الجمهورية العربية اليمنية" ومقيما في عدن والأخ محمد قاسم الثور السمؤول التنظيمي عن شبكة العمل السري والخلايا في مدن الشمال، وكنا نفكّر معاً ونتدارس الأمر بعد أن عدتُ من لندن عام ١٩٨٣. قلنا له – لَـ«حربي» - إنّه توجد قضايا هامة وخطرة نريد أن ننقلها إليه. كنّا نريده أن يبلّغ الأمن وهم الّذين سيدفعونه إلى الوصول إليها وذلك تمهيداً للقائه دون أن تظهر لهفتنا لإخراجه من صنعاء. في النهاية وصل إلى نتيجة أنّ عليه أن يخرج من صنعاء ويلتقي بقيادات في مناطق أخرى ونحن ابلغناه اننا سنوصي له بقياديين سوف يلتقون به من عدن. فتحرّك بعد سلسلة من المناورات في الزّمان والمكان. انتقل مع حزبيّين إلى هنا وهناك لتغيير في الزّمان. وفي آخر محطّة اكتشف أنّ القياديين الذي قابلهم هم مجموعة من أعضاء الحزب الأقوياء وعلى رأسهم ضابط أمن ذكي مسيّس هو المقدّم أشرف قاسم وكان قياديّاً في الحزب وعضو لجنة محافظة تعز وله معرفة كبيرة ودقيقة في الشّمال والجنوب وبالذات في محافظتي تعز وعدن ويعرف جبالها ووديانها وسهولها بشكلٍ دقيق، والآن أوقف العمل السياسي ويركّز على عائلته.

ألقى الرفاق القبض على المندسّ، وفي الوقت نفسه كانت هناك حركة تجري في مكانٍ آخر لاعتقال بقيّة الشّبكة. وقد نجحت العمليّة وفوجئت افراد المجموعة في إحدى الليالي بانهم التقتوا بعضا مع بعض وهم قيد الاعتقال. وكان هذا في منطقة ماء من ريف محافظة تعز. وكنّا نتابع العملية من عدن وهي في منتهى السرية لم يكن يدري بها الا عدد قليلٌ من أعضاء المكتب السياسي وكان علي ناصر محمد يعرف بها كونه الأمين العام للحزب.

وكانت المهمّة الثانية هي نقل المعتقلين بسلام إلى عدن وتخطي القرى والنّقاط التابعة للجيش وايصالهم إلى الجنوب بأمان. وكان الجيش منتشراً على طول الحدود وللحكومة شبكة واسعة من المخبرين. وقد تعهّد من ابناء القرى للنظام بأن لا يسمحوا بمرور متسللين عبر قراهم. ونقلُ ثلاثة أشخاص ينطري على صعوبة ومخاطرة لأنّ المواطنين سيلاحظون ذلك. ثمة طرق سيارات ولكنها تحت السيطرة. وكانت المفاجأة لنا في عدن أنّهم أوصلوهم

إلينا"الحربي" وبقية الأشخاص الى عدن. وما زلت إلى الآن فعلاً مندهشاً من تلك القدرة التي امتلكها هؤلاء الأشخاص. كانوا حزبيين مخلصين.

شكلت لجنة تحقيق وبالطبع حذّرنا اللجنة أن لا يُمسّ أحدٌ أو يعذّب. منعنا ذلك وقلنا لهم طمئنوهم وأطلبوا منهم الحقيقة. وقد تكلّموا بشيءٍ من الندم لأن المحققين نجحوا في كسبهم وكانوا مندهشين كيف تمكّن الحزب من الوصل إليهم ونقلهم إلى عدن. انهاروا من هول المفاجأة من دون الحاجة لأي ضغوط وأعطوا المعلومات كاملة. وكان يهمّنا أن نعرف ما يلي: أوّلاً ما مدى تغلغل أجهزة الأمن داخل منظّمة الحزب وهل هذه الشّبكة هي الشبكة الوحيدة التابعة لأجهزة الأمن [في النظام الشمالي] أم أنّهم يتوقّع وجود شبكات أخرى. وكانت الإجابة بأنّهم الشبكة الأساسية وإن وُجدت شبكات أخرى فليست مهمّة وإنّ الأمن كان يحصل على المعلومات منهم أو من الاعترافات عند التّحقيق مع من يعتقل من الأعضاء. وكان يهمنا أن نعرف ايضا ما هي أساليب الأمن في كسبهم وما هي الوسائل المعتمدة كالتّخويف واستغلال نقاط الضعف، وما هي توجيهات الأمن لهم وماذا كان يُطلب منهم؟

هكذا اكتشفنا أنّ أمن للنظام الشمالي كانت لديه خبرات غير عادية. ولأن جهاز الأمن كان كلّفهم بالاستمرار بالعمل وأن لا يكون هناك قيادة ماركسية غيرهم، لم يسمحوا بقيادة ماركسية غيرهم. طبعاً ملف التحقيق كان ينطوي على دروس مهمة. استفدنا من هذه الدروس في إعادة بناء الحزب ومنظماته الجديدة في المدن على أساس مخطّط لم أكن أنا الذي وضعه بل قدّمه الاخوان المهتمين بالتنظيم، وعلى رأسهم الأخ محمد قاسم الثور، لإعادة بناء الخلايا بما يجنّب أعضاء الحزب من الوقوع في حبائل الأمن من جديد. وسمي هذا المخطّط بمخطّط «تنظيم الجزر». وهو يعني أن الجزيرة ليست مرتبطة بمكان جغرافي، هي جزيرة منعزلة من كل مكان ولها صلة او خيط اتصال مباشر بالمسؤول التنظيمي في عدن وهو محمد قاسم الثور. وبعد ذلك حلّ محله شخص آخر. المهم سارت العملية بهذا الشكل. بعد ذلك وضعنا خططاً أخرى بما فيها طريقة جديدة للتعامل مع المكشوفين وتجميد نشاط بعض الشخصيات المراقَبة والمعروفة لدى الأمن ممن سبق ان دخلوا السجن وخرجوا والناس الذين تم التعرّف اليهم. هؤلاء نعمل لهم احتياطات قرّرت القيادة في عدن ان تكون مدتها ستة أشهر الى سنة ثمّ يخلى سبيلهم. ومن الإجراءات التي

اتّخذت بصدد «الجزر» قرار القيادة في عدن عدم التعرف على أعضاء اللجنة المركزية في صنعاء أو غيرها. صرنا نقابلهم وهم ملثّمون وعندما يتمّ انتخابهم لا تذكر أسماؤهم بل يتمّ استخدام الأرقام، حتى ان القيادة في عدن لم تكن تعرف أعضاء اللجنة المركزية في الشمال. ومن ضمن خطط إعادة بناء الحزب الاتّصال ببعض الطلاب الذين يدرسون في الجامعات العربية والأوروبية لكي يعلنوا تخليهم عن العمل الحزبي علناً ونتّفق مع كل واحد منه بمفرده أن يعود إلى الداخل ويقوم بعمله حزبي، فينظّم بمفرده مجموعة حزبيّة من دون أن يقدّم تقارير عنها ولا يتخاطب مع زملائه الذين يعرفونه فتكون له حلقة حزبية وهو قد أعلن في الوقت ذاته أنه ترك العمل الحزبي. وقد نجحتْ هذه التجربة نجاحاً كبيراً وأعيد بناء الحزب بفضل جهد أعضاء الحزب في صنعاء وتعز. نحن وضعنا الخطط ولكن هم الذين نفّذوها بفضل تضحياتهم. وقد صمدتْ هذه التجربة ونجحت حتّى إنّه عندما انقسم الحزب في ١٣ يناير ١٩٨٦ لم تتعرّض المنظمات الحزبية لأي انكشاف برغم أن نصف قيادة الحزب نزعت بعد الصراع من عدن إلى صنعاء وعلى رأسها الأمين العام للحزب وكذلك مسؤول التنظيم محمد قاسم الثور، وسآتي على ذكر قصته وهي قصة عظيمة وهو الّذي هرب إلى صنعاء من الموت بسبب الأحداث لكنّه كان يملك ضميراً حيّاً وحزبياً ولم يكشف أحداً من رفاقه.